**الممنوع من الصرف**

الممنوع من الصرف ( هو الاسم ( العلمُ أو الصفةُ ) , الذي يُمنعُ من التنوين و يُجرُّ بالفتحة بدلَ الكسرةِ ؛ لوجود علتين معاً أو علةٍ واحدة تقوم مقام علّتين ) .

الأسماء **نوعان** :

1- الاسم المبني ويسمّى غيرُ المتمكِّن , لمشابهته الحرف .

2- الاسمُ المعربُ ويصطلح عليه بالمتمكّنِ , لعدم مشابهته الحروف ؛ وهو قسمان :

أ- متمكنٌ أمكنٌ , وهو المعربُ المنوّنُ , بتنوين التمكينِ أو الأمكنيّة , ويسمّى المنصرف , لأنّه لم يشبهِ الفعلَ .

وعلامته أنْ يدخله الصرفُ وهو التنوين([[1]](#footnote-1)) , و يجرَّ بالكسرةِ مطلقاً ؛ نحو : مررتُ بولدٍ , وبولدِ زيدٍ , و بالولدِ .

ب- متمكِّنٌ غيرُ أمكنٍ , وهو المعربُ غيرُ المنوّن , ويسمّى الممنوع من الصرف أو غيرُ المنصرف .لأنّه أشبه الفعل .

وعلامته أن لا يدخلَ عليه الصرفُ ( التنوين ) , وهو يُجرُّ بالكسرة بدل الفتحةِ ؛ بشرط أن لا يكونَ معرّفاً بـ( أل ) أو ( مضافاً ) , فإن أضيفَ أو دخلت عليه( أل ) جُرّ بالكسرة ؛ كالعَلَم ( أحمد ) هو ممنوع ٌ من الصرف ويجرُّ بالفتحة , نحو : ( مررتُ بأحمدَ ) , ولكنّه إذا جاء مضافاً أو معرّفاً بأل جُرّ بالكسرة ؛ نحو : ( مررتُ بأحمدِ كم , وبالأحمدِ ) .

**عِلل المنع من الصرف**

يُمنع الاسم ( العلمُ أو الصفة ) من الصرف إذا وُجدت فيه علّتان مجتمعتانِ معاً , أو علّة واحدة تقومُ مقام علّتَينِ , وجُمعت هذه العِلل في بيتٍ واحدٍ , وهو قوله :

اِجْمَع وَزِنْ عَادِلاً أَنّثْ بِمَعْرِفَــــــــــةٍ ركِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمُلا

**الأولى** - **ما يُمنعُ من الصرف بعلّةٍ واحدةٍ أو (علامة واحدة )** ؛ وهما :

1- **ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة** .

2- **صيغة منتهى الجموع ( الجمعُ المتناهي )** .

**1**- **ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة** , مثل :

أ- ألف التأنيث المقصورة , نحو :

- العلمُ كـ ( رَضوى - اسمُ جبلٍ بالمدينة - ) / الوصف كـ( حُبْلى , وفُضْلى ) / المصدر , كـ ( ذِكْرى ) / الجمع كـ ( جَرحى - جمع جريح - ) ..

وعند إعراب هذه الكلمات نقول في حالة الرفع : إنّها مرفوعة بضمة مقدرة على الألف . وفي حالة النصب منصوبة بفتحة مقدرة على الألف . ونقول في حالة الجر: إنّها مجرورة بفتحة مقدرة على الألف، نيابة عن الكسرة ؛ والتنوين ممتنع في كل الحالات - كما عرفنا.

ب- ألف التأنيث الممدودة , نحو :

- العلَمُ كـ( زكريّاء ) / النكرة كـ ( صحراء ) / الوصف كـ( حمراء ) / الجمع كـ( أصدقاء ) . نحو : ( هذا زكرياءُ - رأيتُ زكرياءَ – مررتُ بزكرياءَ ) .

**الحكمُ** - الأسماء المنتهية بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة لا تنوّنُ , نحو: (عندي وردةٌ حمراءُ , وأبصرتُ وردةً حمراءَ ) , وتجرُّ بالكسرة بدل الفتحة , نحو :( سلّمتُ على أصدقاءَ ) ؛ هذا إذا لم تكن مُعرّفة بأل أو مضافة , نحو :( مررتُ بالأصدقاءِ , التقيتُ بأصدقاءِ أخي ) لأنّها سوف تُجرُّ بالكسرة .

**2**- **صيغة منتهى الجموع أو ( الجمُع المُتناهي )** وسمّيت بذلك لانتهاء الجمع بها ؛ فلا تُجمع بعده مرّة أخرى , بخلاف غيرها من جموع التكسير فإنّه يُجمع ؛ نحو : أنْعام - جمعُ نِعَم – جُمع َعلى ( أناعِيم ) وهو جمع الجمع .

وصيغة منتهى الجموع ( هي كلُّ جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة حروف ؛ بشرط أن يكون وسطُ هذه الثلاثة ساكناً )

وصيغة منتهى الجموع يمثلها الوزن المماثل لـ ( مفاعِل , ومفاعيل ) , في عدد الحروف والحركات والسكنات فحسب , فلا يُشترط نوع الحرف مثل وجود الميم ؛ نحو :

- غير المُدغم , مثل ( مساجد , مصابح , مصابيح , مهاويل , جواهر , ألاعيب , أقارب , طبائع .. )

- المُدغمُ الصحيح , مثل ( دوابّ , خواصّ , عوامّ .. )

- المدغم المعتل بالياء , مثل ( كَراسيّ , حَواريّ , قَماريّ - مفرد قُمْري- .. )

**الملحق بمنتهى الجموع**

حكمُ منتهى الجموع يشملُ أيضاً ما ألحقَ به , وهو كلّ اسمٍ جاء مماثلاً لوزن منتهى الجموع , وكان مفرداً لا جمعاً ؛ مثل :

- هوازِن ( مَفاعِل ) , اسم قبيلة عربيّة .

- شَراحِيْل ( مفاعيْل ) , اسم علم أعجمي معرّب , وكذا إذا سمّيت شخصاً مصابيح , أو مساجد , أو جواهر , أو أساور ... وأمثالها .

- سَراويْل ( مفاعيْل ) , أعجمي معرّب , مفرد جاء بصورة الجمع .

- كُشاجِم بضمّ الميم وفتحها ( مفاعل ) , علم رجل . / وبَهادِر , علم مهندس .

فهذه الأسماء ملحقات لأنّها تدلّ على مفرد مع أنّ صيغتها مماثلة لصيغة منتهى الجموع ؛ وقس عليها مثلها .

**الحكمُ** – الأسماء التي بصيغة منتهى الجموع لا تنوّنُ , نحو: ( هذه كراسيُّ , ورأيتُ كراسيَّ كثيرةً ) , وكذا تُجرُّ بالفتحة بدلَ الكسرة , نحو :( صليتُ في مساجدَ كثيرةٍ ) ؛ هذا إذا لم تكن مُعرّفة بأل أو مضافة , نحو : ( صليتُ في المساجدِ , أو في مساجدِ المدينةِ ) ؛ لأنّها سوف تُجرُّ بالكسرة .

**تنوين العِوض لصيغة منتهى الجموع**

الأسماء المنقوصة التي تأتي بصيغة منتهى الجموع ( مفاعِل ) ؛ مثلُ : ( مجارٍ – جمع مَجرى – جوارٍ – جمع جارية - دواعٍ - جمع داعية -/ ونواحٍ - جمعُ ناحية - / وسَواقٍ - جمع ساقية - .. ) تحذفُ منها الياء في حالتي الرّفع والجرّ ؛ بشرط أن لا تكون معرّفة بأل أو مضافة , نحو : ( لنا دواعٍ للخيرِ – وهناك نواحٍ فكريّة في القراءة ) أو (سرتُ إلى دواعٍ محمودةٍ - ومررتُ بنواحٍ كثيرةِ ) . وإذا جاءت معرّفةً بأل أو أضيفت ظهرت الياء , نحو : ( النّواحي العراقيّةُ كثيرةٌ , والدواعي إلى الخير محمودةٌ ) أو ( دواعي الخيرِ فينا , ونواحي البصرة واسعةٌ ) . أمّا في حالة النصب فتظهر الفتحة عليها بلا تنوين لأنّها ممنوعة من الصرف , نحو : ( شاهدتُ سواقيَ في القريةِ ومجاريَ للماء فيها ) .

**الثانية** : **- ما يُمنع من الصرف من الأسماء لوجود علّتين .**

 يُمنعُ ( **العَلَمُ أو الصفةُ** ) من الصرف بسبب وجود عِلّتين مجموعُها تسعُ عِللٍ , منها علّتانِ معنويتانِ وهما : (**الوصفيّة والعَلَميّة**) , والسبعةُ المتبقية عِللٌ لفظيّة , يظهر أثرها في اللّفظ المفردِ والتركيب ؛ وهي : ( 1**- زيادةُ الألفِ والنونِ 2– وزنُ الفعل 3– العدلُ 4– التركيبُ 5– التأنيثُ 6- العُجمة 7– ألفُ الإلحاق** ) . ويكون ترتيب هذه العلل كالآتي :

1- **الوصف** , ويكونُ اجتماعُه مع ثلاث عِلل لفظيّة , هي : ( **الوصفيّة مع الزيادة - الوصفيّة مع وزن الفعل – الوصفيّة مع العدل** )

2- **العَلَمُ** , ويكونُ اجتماعُه مع سبع عِلل لفظيّة , هي : ( **العلميّة مع الزيادة – العلميّة مع وزنِ الفعل - العلميّة مع التركيب - العلميّة مع التأنيث – العلميّة مع العُجمة – العلميّة مع الإلحاق** ) .

**الوصف والعلل المجتمعة معه**

وهي إحدى العلل الثلاث الآتية :

**1**- الوصف مع الزيادة – يُمنع الاسمُ من الصرف للوصفيّة وزيادة الألف والنون ممّا كان على وزنِ ( فَعلانِ ) الذي مؤنثه في الغالب ( فَعْلى ) , مثل ( عطشان ومؤنثهِ عَطْشى , وغضبان ومؤنثهِ غَضْبى , وسكران ومؤنثهِ سَكْرى .. إلخ ) . ولا يُمنع مثل هذا الوصفِ ووزنهِ من الصرف إلّا بشرطَين :

 **الأول** - أن تكون وصفيتُه أصليّةً غيرَ عارضةٍ أو طارئة , فمثل ( صفوان ) وهو اسمٌ للحجر إذا قلنا فيه - مجازاً - : (هذا رجلٌ صفوانٌ قلبُهُ ) , لم يُمنعُ من الصرف ؛ لأنّ صفواناً صفة طارئة غير أصليّة .

 **الثاني** - أن لا يكونَ مؤنثُهُ بالتاء - إمّا أنّه لا مؤنثَ له وإمّا أنّ مؤنثَه ليس بالتاء - ؛ مثل : سَيفان ( صفة للرجل الطويل ) , إذ لا يُمنع من الصرف لأنّ مؤنثَه سَيفْانة ( للمرأةِ الطويلة ) .

**2- الوصف مع وزن الفعل -** يُمنع الاسم بها من الصرف للوصفيّة ووزنِ الفعل ؛ أي ما كان الوزن غالباً على الفعل دون الاسم , وبالشرطَينِ السابقَينِ أيضاً , وهما : أن تكون وصفيتُه أصليّة , وأنْ لا يكون مؤنثُهُ بالتاء . ومن أمثلتِه :

- ما جاء على وزن ( أفعلَ ) - الغالب على الفعل - ومؤنثُهُ ( فعلاءُ ) ؛ نحو : ( أحمر ومؤنثُهُ حمراء , و أبيض - بيضاء , وأحمق - حمقاء , وأخرس - خرساء .. )

- ما جاء على وزنِ ( أفْعَل ) مؤنثه ( فُعْلى ) ؛ نحو : ( أفضل ومؤنثه فُضلى , وأحسن - حُسْنى , وأدنى - دُنيا ... ) ؛ فإذا كان الوصف يُؤنث بالتاء , مثل ( أرمل ) - للرجل الفقير - ومؤنثُه ( أرملة ) – للمرأة الفقيرة - لم يُمنع من الصرف .

 كذلك لا يُمنع من الصرف ما كانت وصفيتُه طارئةً , كوصف رجل بكلمة ( أرْنَب ) ( أفعل ) , نحو : ( مررتُ برجلٍ أرنبٍ ) ؛ فهو اسم منصرف لأنّ وصفيته عارضةٌ . ومثله اسم العدد ( أربع ٌ ) لا يمنعُ من الصرف , إذا جاء نعتاً في قولنا : ( مررتُ بنسوةٍ أربعٍ ) ؛ لأنّ وصفيته طارئة غير أصليّة .

**الوصف المستعمل اسماً مجرّداً**

 ما كان وصفاً في الأصل ثمّ استعمل اسماً فهو **يُمنع من الصرف بلحاظ أصله** , مثل ( أدْهَم ) الذي هو في الأصل صفة للسواد ثمّ استعمل اسماً مجرّداً ( للقيد ) الذي فيه دُهْمة أي سواد . نحو : ( قيّدوه بأدهمَ ) .

ومثلُه ( أرْقَم ) فهو وصف للمرقوم أي المنقّط ( أبيض وأسود ) ثمّ انتقل فصار اسماً للثعبان المنقّط . ومنه أيضاً الوصف ( أسود ) انتقل فصار اسماً أيضاً للثعبان الأسود . وكذا ( أبطح ) أصله وصف للشيء المرتمي على وجهه ثمّ انتقل فصار اسماً للمكان الواسع الذي يجري فيه الماء بين الحصى الدقيق . و ( أبرق ) كذلك ؛ أصله وصفٌ لكلّ شيء لامعٍ برّاق , ثمّ صار اسماً للأرض الخشنة التي تختلط معها الحجارة والرمل والطين .

**3 - الوصفُ مع العدل**

يمنع الاسم من الصرف للوصفيّة والعدل في إحدى حالتَين :

الأولى : - أن يكون الاسم من أسماء العدد المبنيّة على وزنَي ( فُعَال و مَفْعل ) من أعداد العشرة الاولى , نحو : ( أُحاد ومَوْحد , وثُناء ومثنى , وثُلاث ومَثلث , ورُباع ومَربع , وخُماس ومَخمس , وسُداس ومَسْدس , وسُباع ومَسبع , وثُمان ومَثمن , وتُساع ومَتسع , عُشار ومَعشر ) .

 يقول النّحاة : إنّ كلّ لفظ من هذه الألفاظ معدولة عن لفظ العدد الأصلي المُكرّر مرّتين للتوكيد ؛ فكلمة ( أُحاد أو مَوْحد ) معدولة عن ( واحدٍ واحدٍ ) مكررة , و ( ثُناء ومَثنى ) معدولة عن ( اثنين اثنين ) مكررة ؛ نحو : ( صافحتُ الضيوفَ أُحادَ ) أي , واحداً واحداً , ونظيره : ( سار الجندُ ثُناء ) أي , اثنين اثنين , وقولك : ( أصابعُ اليدِ خُماسُ ) أي , خمسة خمسة .

**الثانية –** كلمة ( أُخَر ) بوزن ( فُعَل ) جمع للمؤنث ( أُخرى ) , وهي معدولة عن ( آخَر ) بفتح الخاء , ومعناه أكثر مغايرة ومخالفة ؛ وهو غير ( آخِر ) بكسر الخاء الذي معناه الانتهاء . وتُمنع ( أُخَر ) من الصرف للوصفيّة والعدل , نحو : ( مررتُ بأخواتي ونسوةٍ أُخَرَ ) .

**العَلَمُ والعِللُ المجتمعةُ معه**

 **وهي إحدى العلل السبع الآتية :**

**1- العلمُ مع التركيب**

يُمنعُ الاسم من الصرف للعلميّة والتركيب , والمراد التركيب المزجي([[2]](#footnote-2)) غير المنتهي بـ ( ويهِ ) لأنّه مبنيٌّ غير معرب ؛ مثل : ( بعلَبكّ , وحضرموت , ومعديكرب )

**2- العلمُ مع الزيادة**

يُمنعُ الاسم من الصرف إنْ كان علماً مختوماٌ بألفٍ ونونٍ زائدتَين , سواء أكان العلم لإنسانٍ أو غيره , كالمدنِ والشهور , نحو :

- أسماء الأشخاص , مثل ( سَلمان , عِمران , قَحطان , مَروان , بَدران .. )

- أسماء الشهور , مثل ( رَمَضان , شَعْبان )

- أسماء البلدان , مثل ( عمّان - عاصمة الأردن )

اشترط في الزيادة أن تكون ( الألف والنون ) زائدتين معاً ؛ وبناء عليه :

- إذا كان الحرفان أصليَين معاً لم يمنع الاسم من الصرف ؛ مثل ( بان ) اسم جبل , و ( خان ) دكّان أو فندق .

- إذا كانت النون أصلية والألف زائدة لم يُمنع من الصرف أيضاً ؛ مثل ( أمان , لسان , ضمان )

 **ملحوظة** – قد يجوز منع الاسم من الصرف أو صرفه ؛ إذا اختلف في مصدر اشتقاقه أحدهما تُزادُ فيه الألف والنون , والثاني لا يزادان فيه ؛ مثل ( حسّان ) و ( غسّان ) فيجوز منعهما من الصرف إذا كان ( حسّان ) مشتقّاً من ( الحِسّ ) وهو الشعور , وكان ( غسّان ) مشتقاً من ( الغسّ ) وهو دخول البلاد . ولا يجوز منعهما من الصرف إن كانا مشتقين من ( الحَسن والغَسن ) .

**3- العَلَمُ مع التأنيث**

يُمنع الاسم من الصرف للعلميّة والتأنيث ؛ والتأنيث أقسام هي :

- التأنيثُ المعنوي , كأعلام الإناث التي بلا علامة تأنيث لفظية ؛ مثل ( زينب , سعاد , ورباب .. )

- الـتأنيث اللفظي وهو نوعان :

الاول - يأتي مع المؤنث المعنوي من أعلام الإناث , مثل ( فاطمة , رقيّة , هبة , ليلى , سلمى , عفراء .. )

الثاني – يأتي مع العَلم المذكّر , مثل ( حمزة , عنترة , طلحة , معاوية .. )

وجميع هذه الأسماء المتقدّمة تمنع من الصرف للعلميّة والتأنيث مطلقاً .

ما يصحّ المنعُ من الصرف وعدمِه من التأنيث

يصحّ منعُ الصرف وعدمُهُ في حالتَين :

الأولى – أن يكون العلمُ المؤنث من حرفين , نحو ( يَد ) علم فتاة .

الثانية – أن يكون العلمُ المؤنّث من ثلاثة حروف أوسطُها ساكن , عربياً غير أعجمي , وليس منقولاً من مذكّر إلى مؤنث , مثل ( هِنْد , دعْد , ميّ , وَرْد , دُرّ .. ) , وقد ورد الوجهان في قولِ ابنِ قيسِ الرُّقيّات :

لَم تَتَلَفَّع بِفَضلِ مِئزَرِها دَعْدٌ وَلَم تُسقَ دَعدُ في العُلَبِ

العلمُ جمع المؤنث السالم

إذا سمّي المؤنث أو المذكّر بعلمٍ منقول عن جمع المؤنث السالم , مثل ( فاطمات , عطيّات , ثمرات , مُهجات , عرفات .. ) فالأشهر أن لا يُمنعَ من الصرف , مراعاةً إلى حالته السابقة وهي الجمع المعرب ؛ وقد يجوز منعُ الصرف إذا جاء علماً لمؤنّث دون المذكّر , مراعاةً لحالة التأنيث في مفرده .

**4 - العلم مع العُجمة**

يُمنعُ الاسمُ من الصرف للعلميّة والعُجمةِ , بشرطَين :

الأول - أن يكون في أصله علَماً في اللسان الأعجمي .

الثاني - أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف , رباعياً فأكثر ؛ مثل ( إبراهيم , إسماعيل , يوسف , موسى .. )

- فإذا لم يكن الأعجمي علماً في لسان العجم , بل في لسان العرب , واستعملوه أوّل مرة نكرةً ثمّ علم معرفة لم يُمنع من الصرف ؛ مثل ( لِجام ) إذا سميت به شخصاً فتقولُ فيه : ( هذا لِجامٌ , رأيتُ لِجاماً , مررتُ بلجامٍ ) تصرفه وإن كان علماً . ومثله ( ديباج , و فيروز ) لا يُمنعان من الصرف .

 أمّا إذا استُعمِلَ الأعجمي غير العلم في أصله علماً في لسان العرب أول مرّة , فإنّه يُمنع من الصرف ؛ مثل ( بُندار ) تاجر المعادن , و ( قالُوْن ) للشيء الجيّد .

 - وإذا لم يكن العلمُ ثلاثياً فإنّه لا يُمنعُ من الصرف , سواء أكان ساكن الوسط , مثل ( نُوْح , و لُوْط ) , أم متحرك الوسط , مثل ( شَتَر ) عَلَم حصن .

**ملحوظات**

**-** أسماء الملائكة ممنوعة من الصرف للعلميّة والعُجمة , باستثناء ( مالكٍ , ومُنكرٍ ونكيرٍ )

- أسماء الأنبياء ممنوعة من الصرف باستثناء ( محمّد , وصالح , وشُعيب , وهود , ولوط , ونوح )

- إبليس ممنوع من الصرف للعلميّة والعُجمة . أو العلميّة وشبه العُجمة ؛ في رأي من قال : إنّه مشتقٌ من ( الإبلاس ) وهو الإبعاد , لأنّ العرب لم تسمِّ به فأشبه الأعجمي .

5- **العلم مع وزن الفعل**

يُمنعُ الاسم من الصرف للعلميّة ووزن الفعل , سواء أكان ماضياً أم مضارعاً أم أمراً . نحو

وفي علاقة العلم بوزن الفعل ثلاثُ حالات هي :

أ- أن يكون العلم على وزنٍ خاصٍّ بالفعل وحده , مثل وزن الفعل الماضي ( فعّل ) , نحو : ( كلّمَ , علّمَ , صرّحَ .. ) ؛ أو الماضي المبدوء بهمزة , نحو :( انتفعَ , استفهمَ , تسابقَ , تقاتلَ , تعلّم .. ) ؛ أو المضارع مثل ( يدحرجُ , يستخرجُ , ينطلقُ ..) ؛ أو فعل الأمر والخاص منه كـ( استخرجْ , انطلقْ ...) . فكلّ ما جاء من الأسماء على هذا الوزن الخاص بالفعل يمنع من الصرف .

أمّا وزن ( قاومْ , و قاتِلْ ) فليس وزناً خاصاً بالفعل وحده , لأنّ وزن (فاعل) مثل ( راكب , فاضل , صاحب .. ) غالبٌ في الاسم أكثر من الفعل .

فلو سميت رجلاً بهذه الأوزان الخاصة المتقدمة مُنع الاسمُ من الصرف .

ب- أن يكون العلم على وزنٍ مشتركٍ بين الاسم والفعل , لكنّه أكثر في الفعل , كصيغة ( اِفعِل ) , نحو : ( اِجلِس ) ونظيره في الاسم ( إثمِد ) ؛ وكصيغة ( افعُل ) , نحو: ( اُكتُب ) ونظيره في الاسم ( أُبلـُـم ) ؛ وكصيغة ( اِفعَل ) نحو : ( اسمَع ) ونظيره في الاسم ( إصبَع ) . فكلّ ما جاء من الأعلام على هذا الوزن الغالب في الفعل يُمنع من الصرف .

جـ - أن يكون العلمُ على وزنٍ مشتركٍ بين الاسم والفعل , شائع فيهما معاً , لكنّ في الفعل معنى تدلُّ عليه الزيادة غير موجود في الاسم ؛ مثل ( أحمد , ويزيد , ويشكر , وتعِزُّ{ علم على بلد في اليمن } ..) فهي أعلام على وزن ( أفعَلُ , ويفعَلُ , وتفعَلُ ) ؛ وفي كلٍّ من الهمزة والياء والتاء معنى في الفعل , وهو التكلمُ والغيبة والخطاب ؛ وهي لا تدلُّ على معنى في الاسم . وعليه ؛ فكلّ ما جاء من الأعلام على هذا الوزن المشترك ذي المعنى في الفعل يُمنع من الصرف . فتقول : (هذا أحمدُ و يزيدُ ، ورأيت أحمدَ و يزيدَ ، ومررت بأحمدَ و يزيدَ )

6**- العلم مع ألف الإلحاق**

 يمنع الاسم من الصرف للعلميّة وألف الإلحاق المقصورة الزائدة , مثل ( عَلْقى ) علم لنبات , و ( أرطى ) علم لشَجَر . وألف الإلحاق تكاد تنحصر في ألفاظ مسموعة قليلة ليس لها أحكام مهمة . والإلحاق ظاهرة انتهت بعصر الاستشهاد كما حدّدتها المجامع اللغوية العربية .

**7- العلم مع العدل**

 يُمنع الاسم من الصرف للعلميّة والعدل , وفي العدل أربعُ صور غالبة هي :

**أ**- ما كان على وزن ( فُعَل ), من ألفاظ التوكيد المعنوي , وجاء جمعاً من قبيل ( جُمَع , و كُتَع , بُتَع ) , نحو : ( احتفيتُ بالنابغاتِ كُلِّهنّ , أو جُمَعَ ) .

 يقول النحاة : إنّ الأصل في ( جُمَع ) هو ( جَمْعاوات ) , لأنّ مفرده ( جمْعاء ) ؛ فعُدِل عن ( جَمْعاوات ) إلى ( جُمَع ) وهو معرّف بالإضافة المقدّرة , أي ( جُمَعُهنّ ) , فأشبه تعريفُهُ المقدّر تعريف العلميّة ؛ فقيل : ممنوع من الصرف لشِبه العلميّة والعدل .

**ب -** ما كان على وزن ( فُعَل ) أيضاً , علَمٍ لمفردٍ مذكّر , نحو : ( عُمَر , مُضَر , زُحَل , قُزَح ) , التي يقول عنها النّحاة : إنّها أعلامٌ معدولة عن ( عامِر , ماضِر , زاحِل , قازِح ) .

**ملحوظة –** لا يُمنع من الصرف ما كان على ( فُعَل ) إذا جاء جمعاً من غير ألفاظ التوكيد المعنوي السالفة , مثل ( غُرَف , وقُرَب ) , أو جاء اسم جنس كـ( صُرَد([[3]](#footnote-3)) , ونُغَر([[4]](#footnote-4)) ) , أو جاء صفة كـ( حُطَم , و لُبَد ) , أو مصدراً كـ ( هُدى , وتُقى ) .

جـ - لفظ ( سَحَر ) بشرط استعماله ظرف زمان , وإن يُراد به سَحَر يوم بعينه , مع تجريده من( أل ) والإضافة ؛ نحو : ( جئتُكَ يومَ الجُمَعةِ سَحَرَ ) , وهو منصوب على الظرفيّة الزمانية ممنوع من التنوين ( الصرف ) للعلميّة والعدل .

فإذا جاء ( سَحَر ) ظرفاً معيّناً لكنّه غير مجرد من (أل) و ( الإضافة) وجب صرفُه .

 يقول النحاة : إنّ ( سحر) ممنوعٌ من الصرف لشِبه العَلميّة , وهو معدول به عن ( السّحَر ) المعرف بأل , صار ( سَحَر ) مُشبِهاً لتعريف العلميّة من جهة أنّه لم يُلفظ معه بمعرِّف .

**ملحوظة** - لا يُمنع ( سَحَر) من الصرف إذا لم يكن ظرف زمان , دالّاً على يوم معيّن , بل كان اسماً محضاً دالّاً على الزمان الخالي من ظرفيّة شيءٍ وقع فيه ؛ فوجب عندها تعريفه بأل أو الإضافة ؛ نحو : ( السحرُ أجملُ الأوقاتِ ) والسحرُ هنا زمن غيرُ معيّن من أسحارٍ متعددة .

**د** - ما جاء علماً لمؤنّث على وزن ( فَعَال ) , كـ ( حَذام , رَقاش , قَطام ...) معدولاً بها عن ( حاذِمة , راقِشة , قاطِمة ) كما يقول النحاة . ومن أمثلتهِ قولُك : ( قرأتُ عن رَقاشَ الشاعرةِ العربيّةِ في الجاهلية ) و ( حَذامُ إمرأةٌ عربيّةٌ حكيمةٌ ) .

وفي وزن ( فَعَال ) لغتانِ عند العرب :

 أحدهما , لغةُ أهل الحجاز ؛ فهم يبونه على الكسر مطلقاً , وهو بهذا ليس ممنوعاً من الصرف عندهم , كقول : ( هذه حَذامِ , ورأيتُ حَذامِ , ومررتُ بحَذامِ ) , وقول الشاعرُ :

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإِنَّ القَولَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

 وثانيهما , لغةُ بني تميم ؛ فهم يمنعونه من الصرف بشرط أن لا يكونَ ( فَعَال ) مختوماً بالرّاء , مثل ( وبار) علم قبيلة , و ( ظَفار ) بلدة في اليمن , إذ تُبنى على الكسرةِ في كلّ الحلات .

**أحكام عامة**

- الممنوع من الصرف إذا جاء معرّفاً بأل أو مضافاً فيُجرّ بالعلامة الأصلية وهي الكسرة .

- الاسم الممنوع من الصرف للعلميّة وعلّة أخرى إذا زالت عنه العلميّة بتنكيره صُرفَ لزوال إحدى العِلّتين , وبقاؤه بعلة واحدة لا يمنعه من الصرف ؛ نحو قولك : ( ربّ فاطمةٍ تزورُنا ) , ولم تقصد فاطمة بعينها ؛ وقد نُكّرت فاطمةُ هنا , والدليل دخول ( ربّ ) عليها , وهي لا تدخل إلّا على النكرات .

- قد يجوز صرفُ الاسم الممنوع من الصرف لسببين :

**أولهما** ؛ الضرورة الشعريّة , نحو ( ظعائن ) في قول زهير بن أبي سُلمى :

تَبَصَّرْ خَليلي هَل تَرى مِن ظَعائِنٍ تَحَمَّلنَ بِالعَلياءِ مِن فَوقِ جُرثُمِ

 **محلُّ الشاهد -** ( ظعائن )صرفها الشاعر؛ إذ جرّهبالكسرة مع التنوين , مع أنّها ممنوعة من الصرف على صيغة منتهى الجموع ؛ وذلك للضرورة الشعريّة .

**ثانيهما** ؛ مراعاة التناسب الصوتي للكلمات المتجاورة أو المختومة بسجعة أو فاصلة في آخر الجمل ؛ فللتناسب إيقاعٌ عذبٌ على الأُذنِ , وأثرٌ في تقوية المعنى , وتمكنه في نفس السامع أو القارئ , ومن أمثلته قوله تعالى : ( إِنَّا أَعْتَدْنا لِلْكافِرِينَ سَلاسِلَ وَأَغْلالاً وَسَعِيراً ) في قراءة من قرأ ( سلاسلاً ) بالتنوين مراعاةً للكلمتَين اللّتين تجاورانِها .

1. - لغير المقابلة كـ ( هنداتٍ) علم إمرأة , أو تنوين العوض مثل ( جوارٍ وغواشٍ ) . وهما اسمان ممنوعان من الصرف مع أنهما جاءا منونَين لكنه ليس بتنوين التمكين الذي يدخل على الاسم المنصرف فحسب . [↑](#footnote-ref-1)
2. - التركيب المزجي هو كلُّ كلمتَين امتزجتا فصارتا كلمة واحدة ليس على جهة الإضافة . [↑](#footnote-ref-2)
3. - نوع من الغربان . [↑](#footnote-ref-3)
4. - نوع من البلابل . [↑](#footnote-ref-4)